المحور الأول: مدخل للقانون الإداري

إن التطرق لمحور مدخل للقانون الإداري يدخل في تبسيط الأفكار والمصطلحات التي يمكن أن تكون غامضة بالنسبة لطلبة السنة الأولى وإزالة الغموض الذي قد يصادفهم عند دراسة مقياس القانون الإداري، فكانت البداية بتبيان مفهوم القانون الإداري سواءا من حيث المنظور الواسع أو الضيق وإلقاء نظرة تأصيلية حول نشآته و بيان خصائصه وعلاقته بعلم الإدارة العامة وباقي فروع القانون الأخرى ثم مصادره ونطاق تطبيقه وهذا كله قبل التعرض للمحور المتعلق بالتنظيم الإداري وما يليه من مواضيع.

أولا: مفهوم القانون الإداري

إن الناظر لفكرة القانون الإداري كفرع من فروع القانون يجد أنها كانت محل خلاف بين الفقهاء خاصة حول تعريفه فمنهم من يأخذ بالمفهوم الواسع للقانون الإداري و هناك من يأخذ بالمفهوم الضيق له وهذا ما سنوضحه من خلال ما سيأتي:

أ/المفهوم الواسع للقانون الإداري:

ويعرف القانون الإداري في في هذا الصدد على أنه عبارة على مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم الإدارة العامة من حيث تنظيمها ونشاطها وأموالها وما يثيره هذا النشاط من منازعات بحيث أن القانون الإداري من الناحية الوصفية أو العضوية أو الهيكلية نجده في كل دولة على إختلاف توجهاتها وأنماط تسييرها ، فكل دولة لها جهازها الإداري الذي يخضع دون شك لقواعد القانون سواءا من حيث التنظيم أو النشاط والأموال والرقابة وضبط المنازعات وغيرها من المسائل ، غير أن الاختلاف بين الدول تمحور بالأساس حول هل يجب أن تخضع الإدارة لنفس القواعد التي يخضع لها الأفراد أم أنه ينبغي ولاعتبارات معينة أن تخضع لقواعد متميزة غير مألوفة لدى الأفراد؟ ، بحيث أنه في الدول الإنجلو سكسونية تخضع الإدارة في نشاطها لنفس القواعد التي تحكم نشاط الأفراد ، بمعنى أخر تخضع الإدارة لقواعد القانون الخاص (المدني والتجاري...)

وإذا نتجت عن هذه العلاقة منازعة خضعت هذه الأخيرة لذات القواعد و الإجراءات التي تسري على الأفراد وأمام نفس الجهة القضائية .

بحيث أن القانون الإداري وفقا للمفهوم الواسع يستلزم وجود إدارة يناط بها العمل على تحقيق أهداف السياسية العامة ، إذ أن هذا الفرع من فروع القانون العام الداخلي ملازم للإدارة العامة من حيث وجودها وتنظيمها وعملها في جميع الدول والأنظمة.

ب/ المفهوم الضيق للقانون الإداري:

يقصد بالقانون الإداري بمفهومه الضيق بأنه مجموعة القواعد القانونية المتميزة والاستثنائية والمختلفة عن قواعد القانون الخاص المتعلقة بتنظيم الإدارة العامة وتحكم نشاطها وما يترتب عنه من منازعات، ويوجد القانون الإداري بهذا المفهوم في الدول التي تأخذ بنظام إزدواج القانون والقضاء ومن أمثلته الجزائر ومصر وفرنسا .....، و على خلاف المفهوم الواسع الذي يجعل من الإدارة العامة مركزا للقانون الإداري يكون معها وجودا وعدما فإن المفهوم الضيق يقوم على أساس الطبيعة الخاصة للقواعد الإستثنائية التي تميزه عن قواعد القانون الخاص.

بحيث أن القانون الإداري في مدلوله الضيق لا يشتمل على كل قواعد الإدارة العامة وإنما يتضمن فقط القواعد القانونية الإستثنائية والغير مألوفة في قواعد الشريعة العامة لها طبيعتها الخاصة والمستقلة وخصائصها الذاتية.

و بناءا على ما تقدم و بموجب المفهوم الضيق والفني للقانون الإداري فإن الأمر يستلزم وجود عنصران هامان ألا وهما :

- وجود محاكم قضائية مستقلة تختص بالنظر والفصل في المنازعات الإدارية ويجب أن تكون مستقلة عن محاكم القضاء العادي.
- وجود مبادئ وقواعد قانونية خاصة وإستثنائية وغير مألوفة في قواعد الشريعة العامة تحكم وتنظم النشاط الإداري والمنازعات الإدارية.

ثانيا / موضوعات القانون الإداري :

يهتم القانون الإداري بعدة مسائل و يمكننا أن نوجزها فيما يلي :

أ –التنظيم الإداري :

وفي خضم ذلك يظهر دور القانون الإداري في تنظيم السلطة الإدارية و تنظيم العلاقة بين مختلف الهيئات الإدارية و هناك أمثلة عملية كثيرة على غرار قانون الولاية 07/12 و قانون البلدية 10/11 و المرسوم الرئاسي 140/15 المتعلق باستحداث المقاطعة الإدارية و تحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها و المرسوم التنفيذي 15 /141 المتعلق بتنظيم و تسيير المقاطعة الإدارية و الباب الثاني من التعديل الدستوري لسنة 2016 (المواد من 84 إلى 177)....الخ.

ب – النشاط الإداري:

و ذلك من خلال تحديد القواعد التي تحكم الإدارة عند مباشرة نشاطها كتلك الإجراءات المتخذة للحفاظ على النظام العام و السكينة و الأمن العام و الصحة العامة و التي تعرف بإجراءات الضبط الإداري .

ت – أساليب الإدارة :

و يتجسد ذلك في صورة تلك العقود و الصفقات التي تبرمها الإدارة و القرارات و غيرها من الأساليب .

ث – وسائل الإدارة :

و تتضمن تلك الوسائل المادية و البشرية التي تحتاجها الإدارة في مباشرتها لنشاطها

- **المـــراجـــع**

عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ط 5 ، سنة 2019.

علاء الدين عشي ، مدخل للقانون الإداري ، الجزء الأول (التنظيم الإداري ، المبادئ العامة ، التنظيم الإداري و تطبيقاته في الجزائر)، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، ط2010.

عمار عوابدي ، القانون الإداري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 7 ، سنة 2017.